بسم الله الرحمن الرحيم

مادة /مدخل العلوم السياسية

محاضرة (١٠)

(موجز)

القائمان على التدريس: د/أحمد وهبان – د/أسامة العادلي

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية – جامعة الإسكندرية

نماذج للنظم السياسية الليبرالية

أولا النظام البرلماني الإنجليزي

هو نظام ليبرالي ككل النظم الليبرالية يقوم على ثلاثة مبادئ للتنظيم السياسي هي مبدأ الشرعية (فهو نظام دستوري)، ومبدأ سيادة الأمة (نظام نيابي)، ومبدأ فصل السلطات،، وفيما يلي نعرف بأبرز ملامح هذا النظام.

(١) المؤسسة التشريعية

وهي تتمثل في البرلمان، والبرلمان الإنجليزي يتكون من مجلسين على النحو التالي:

(أ) مجلس اللوردات: وهو مجلس الأصل فيه أنه أوتوقراطي يعين أعضاؤه بالوراثة من بين طبقة النبلاء، وأحياناً يصدر الملك قراراً بمنح عضوية المجلس لبعض الشخصيات التي تقدم خدمات جليلة لبريطانيا، كذلك فقد بدأ مؤخراً انتخاب جانب من أعضاء المجلس. ويشار إلى أن هذا المجلس نشأ تاريخياً على إثر صراع بين الملك وطبقة البارونات.

(ب) مجلس العموم: وهو مجلس ديمقراطي يعين أعضاؤه بالانتخاب، وقد نشأ تاريخياً ليمثل عامة الشعب، على إثر صراع بين الملك والطبقة البرجوازية المنتمية إلى العامة.

ويقوم البرلمان بمجلسيه على الوظيفة التشريعية.

(٢) المؤسسة التنفيذية

وهي في إنجلترا تتمثل في هيئة مركبة من عضوين على النحو التالي:

(أ) الملك: وهو يملك ولا يحكم، حيث لا يمارس وظيفة تنفيذية فعلية استناداً إلى كونه لا يحاسب ولا يُسئل، لأن ذاته مصونة ارتباطاً

بمقولة العصور الوسطي أن الملك يمثل تعبيراً عن إرادة الرب وبالتالي فهو لا يخطئ، وبما أنه لا يخطئ ولا يحاسب فلا يمارس وظيفة تنفيذية فعلية احتراماً لقواعد الديمقراطية. وإذا أراد الملك أن يتخذ إجراءً تنفيذياً ما فعليه أن يحصل على توقيع أحد الوزراء، بحيث يكون هذا الوزير مسئولاً في حال الخطأ.

(ب) الوزارة: وهي تتكون من رئيس الوزراء ومجموعة من الوزراء، وتهيمن فعلياً على الوظيفة التنفيذية، وبالتالي فهي مسئولة تضامنياً وفردياً أمام البرلمان.

(٣)طبيعة العلاقة القانونية بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية

تقوم هذه العلاقة على التداخل العضوي، والتعاون الوظيفي، ووقف القوة بالقوة (الرقابة المتبادلة)، وذلك على النحو التالي:

(أ) التداخل العضوي: ويتمثل في:

_ إمكانية أن يجمع الشخص الواحد بين عضوية الوزارة (مؤسسة تنفيذية) وعضوية البرلمان (مؤسسة تشريعية) كعضو منتخب و في هذه الحال يكون له حق حضور جلسات البرلمان والمناقشة والتصويت.

ـ يحق للوزير حضور جلسات البرلمان (والمناقشة دون تصويت) حتى وإن لم يكن عضواً في البرلمان، وذلك على اعتبار الوزارة مسئولة تضامنياً وفردياً أمام البرلمان.

(ب) التعاون الوظيفي: وذلك على النحو التالي:

يحق للمؤسسة التنفيذية (الملك والوزارة) بعض الاختصاصات التشريعية، وفي المقابل يحق للمؤسسة التشريعية(البرلمان) بعض الاختصاصات التنفيذية،، وذلك كما يلي:

ـ حقوق المؤسسة التنفيذية في المجال التشريعي:

يحق للوزارة اقتراح القوانين على البرلمان، حيث إن الوزارة كمؤسسة تنفيذية قد تكون أكثر دراية بواقع المجتمع وما يتطلبه من قوانين.

يحق للملك الاعتراض على القوانين التي يصنعها البرلمان (حيث للملك حق التصديق)، ولكنه عادة لا يمارس حق الاعتراض احتراماً منه للديمقراطية حيث إنه غير مسئول ولا يحاسب.

ـ حقوق المؤسسة التشريعية (البرلمان) في المجال التنفيذي:

يحق للبرلمان التصديق على المعاهدات التي تبرمها الوزارة مع الخارج.

يحق للبرلمان التصديق على إعلان الحرب.

يحق للبرلمان إقرار الميزانية العامة للدولة.

(ج) وقف القوة بالقوة (الرقابة المتبادلة):

يحق للبرلمان طرح الثقة بالوزارة وإسقاطها، حيث لكي تكتسب الوزارة الشرعية في الحكم لابد من حصولها على موافقة الأغلبية المطلقة لأعضاء البرلمان (أي نسبة ٥٠% + ١).

في المقابل يحق للمؤسسة التنفيذية حل البرلمان وذلك بأحد أسلوبين:

- حل وزاري: حين تطلب الوزارة من الملك إصدار مرسوم ملكي بحل البرلمان.
- حل رئاسي: حين يرى الملك استحالة التعاون بين الوزارة والبرلمان يقوم من تلقاء نفسه بإصدار مرسوم ملكي بحل البرلمان.

وهكذا فإن النظام الإنجليزي يمثل النموذج الرئيسي والرائد للنظم البرلمانية في العالم، والذي حذت حذوه دول كثيرة جداً حال كل من إيطاليا، وبلجيكا، واليابان، والهند،، وغيرها الكثير.

ثانيا النظام الرئاسي الأمريكي

هو أيضاً كأحد النظم الليبرالية يقوم على ثلاثة مبادئ رئيسية للتنظيم السياسي هي الشرعية (نظام دستوري)، وسيادة الأمة (نظام نيابي)، وفصل السلطات.

(١) المؤسسة التشريعية

تتمثل المؤسسة التشريعية في الكونجرس وهو يتكون من مجلسين هما:

(أ) مجلس الشيوخ: وهو مجلس ديمقراطي إذ يعين أعضاؤه بالانتخاب، ويمثل المجلس الولايات الداخلة في الاتحاد الفيدرالي الأمريكي.

(ب)مجلس النواب: وهو مجلس ديمقراطي أيضاً يعين أعضاؤه بالانتخاب، ويمثل وحدة الشعب الأمريكي.

ويقوم الكونجرس بمجلسيه على الوظيفة التشريعية.

(٢) المؤسسة التنفيذية

وتتمثل في الرئيس وحده، حيث لا يوجد كيان مستقل يسمى وزارة (لا يوجد منصب رئيس الوزراء)، ولكن للرئيس أن يعين مساعدين له في الشئون المختلفة (مثل الخارجية، العدل، الداخلية، الدفاع... إلخ)، وهو يعينهم ويقيلهم بنفسه ووقتما أراد وهم مسئولون أمامه.

ووظيفة الرئيس نيابية حيث إنه منتخب من الأمة وبالتالي فهو مسئول سياسيا أمامها وحدها، وغير مسئول سياسيا أمام الكونجرس، وإن كان يسأل أمامه جنائياً أي في حال ارتكاب الرئيس جريمة مخلة بالشرف، أو في حال الخيانة العظمى،، إلخ.

(٣) طبيعة العلاقة القانونية بين الكونجرس والرئيس

الأصل في هذه العلاقة هو قيامها على فكرة الاستقلال بمعنى استقلال الكونجرس بالوظيفة التشريعية والرئيس بالوظيفة التنفيذية، ولكن هناك استثناءات على هذا الأصل اقتضاها حسن سير النظام الأمريكي، ويتمثل أبرز هذه الاستثناءات فيما يلي:

أولا للرئيس بعض الاختصاصات التشريعية تتمثل في:

(أ) حق الرئيس في (الاعتراض التوقيفي) على القوانين التي يصنعها الكونجرس، بحيث إذا مارس هذا الحق بصدد قانون ما أقره الكونجرس يعاد القانون إلى الكونجرس لمناقشته من جديد وإقراره بأغلبية أكبر، فإن أقره الكونجرس ثانية بالأغلبية المطلوبة أصبح القانون نافذاً، وإلا صار كأن لم يكن.

(ب)حق الرئيس في اقتراح القوانين على الكونجرس، وذلك على اعتبار أنه يكون على دراية كبيرة باحتياجات الواقع، وما يتطلبه من قوانين جديدة.

ثانيا: في المقابل يحق للكونجرس بعض الاختصاصات التنفيذية مثل:

(أ) التصديق على المعاهدات التي يبرمها الرئيس مع الخارج.

(ب)التصديق على الميزانية العامة للدولة.

(ج) تعيين قضاة المحكمة الفيدرالية العليا.

(د) تعيين أعضاء السلك الدبلوماسي.

(هـ) الموافقة على إعلان الحرب أو إرسال أية قوات أمريكية إلي خارج البلاد.

(و) له أن يشارك الرئيس في اختيار مساعديه لكنه لا يمارس (واقعياً) هذا الحق ويترك المجال للرئيس منفرداً في هذا الخصوص.

هذا هو النظام الأمريكي وأي نظام مطابق له هو نظام رئاسي حال أنظمة معظم دول أمريكا اللاتينية، وجنوب أفريقيا وغيرها.

النظام شبه الرئاسي أو النظام المختلط

ونموذجه الرئيسي هو النظام الفرنسي منذ تعديل الرئيس شارل ديجول للدستور عام ١٩٦٢. وهو يجمع بين خصائص النظم البرلمانية وخصائص الرئاسية وبرغم أن اسمه نظام شبه رئاسي إلا أنه في الواقع هو أقرب في ملامحه إلى النظم البرلمانية .

*هذا النظام يأخذ بخاصيتين من خصائص النظم البرلمانية وخاصة واحدة من خصائص النظم الرئاسية:

*أولا الخاصتان اللتان يأخذهما النظم شبه الرئاسي من النظم البرلمانية:

١ـ إن هيئة التنفيذ مركبة من عضوين:

أـ رئيس : يقصد به رئيس جمهورية، وهو ينتخب بالاقتراع العام المباشر وبالتالي فهو مسئول سياسياً أمام الأمة (وظيفته نيابية).

ب- وزارة

٢ـ تكييف العلاقة القانونية بين هيئتي التشريع والتنفيذ على أساس التداخل العضوي والتعاون الوظيفي و وقف القوة بالقوة (فكرة توازن القوى).

ثانيا: الخاصة التي يأخذ بها النظام شبه الرئاسي من النظام الرئاسي فكرة أن الرئيس وظيفته نيابية فهو منتخب من الأمة ومسؤول سياسياً أمامها ، كما أنه يمتلك اختصاصات تنفيذية واسعة يمارسها بنفسه.

وهذه الخاصة تمثل الفارق الجوهري بين النظم الرئاسية والنظم البرلمانية، وقد سمي هذا النظام بشبه الرئاسي نظراً لتعاظم اختصاصات الرئيس التنفيذية التي تكاد تقترب من اختصاصات الرئيس في النظم الرئاسية.

##########

تحياتي